S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2808
22 April 1988

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة بعد الألفين والثمانمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد زوزي	(زامبيا)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد بيلونوغوف
	الأرجنتين	السيد ديلبيتش
	المانيا (جمهورية - الاتحادية)	الكونت يورك فون فارتنبورغ
	ايطاليا	السيد بوتشي
	البرازيل	السيد نوغويرا باتيستا
	الجزائر	السيد جودي
	السنغال	السيد ساري
	الصين	السيد دينغ يوانهونغ
	فرنسا	السيد بلان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير بيرتش
	نيبال	السيد رانا
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد اوكون
	اليابان	السيد كاغامي
	يوغوسلافيا	السيد بييتش

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

88-60489/A ٥٤٦٥ز

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٠٠ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

رسالة مؤرخة في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/19798)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لما تقرر في الجلسة ٢٨٠٧ ، أدعو وزير خارجية تونس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس . وأدعو ممثلي الأردن وباكستان والجمهورية العربية السورية والصومال وغابون والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموزامبيق إلى شغل المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس . كما أدعو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية إلى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد المستيري (تونس) مقعدا على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد صلاح (الأردن) والسيد شاه نواز (باكستان) والسيد المصري (الجمهورية العربية السورية) والسيد عثمان (الصومال) والسيد بيفوت (غابون) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد فاخوري (لبنان) والسيد بدوي (مصر) والسيد بنونه (المغرب) والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) والسيد دوس سانتوس (موزامبيق) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس ؛ وشغل السيد القدوة (منظمة التحرير الفلسطينية) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الامارات العربية المتحدة وبنغلاديش وتركيا وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وقطر وكوبا وموريتانيا واليمن يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) والسيد صديقي (بنغلاديش) والسيد تركمن (تركيا) والسيد أودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد الكواري (قطر) والسيد نونيس موسكيرا (كوبا) والسيد ولد بيه (موريتانيا) والسيد باسندوه (اليمن) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستانف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

السيد بوتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يجتمع مجلس الامن بناء على طلب تونس التي تقدمت بشكوى بشأن انتهاك خطير تعرضت له حقوقها السيادية بسبب غارة أدت إلى مقتل أربعة أشخاص أحدهم خليل الوزير الذي كان يحتل منصبا مرموقا في منظمة التحرير الفلسطينية . وأود أولا أن أتوجه باسم وفدي إلى أسر الضحايا بالتعازي ومشاعر التعاطف .

لقد أوردت وسائط الاعلام العالمية الحادث بالتفصيل ، وأشارت بالاجماع إلى تورط اسرائيل في مقتل خليل الوزير . ولكن اسرائيل لم تنكر اشتراكها في العملية ولم تؤكده رسميا . إلا أن بعض المسؤولين الحكوميين امتدحوا مرتكبي المذبحة وأعربوا عن تضامنهم معهم . وهذه العناصر تعطي موثوقية للصورة الحالية التي تبدو عليها الاحداث .

وما أود أن أقوله هو أن بلدي ، من حيث المبدأ وانطلاقا من حضارته وثقافته ، ينأى بنفسه عن إلقاء المسؤولية على أحد عندما تكون الحقائق غير مؤكدة على نحو قاطع لا لبس فيه .

ولكن شعورنا بالقلق العميق إزاء ما حدث إنما يرجع إلى أننا نواجه حدثا إذا ما تأكد مصدره سيكون مغزاه خطيرا للغاية . والواقع أن هذه المذبحة المروعة على ما يبدو تمت على يد دولة ولم ترتكبها مجموعة ارهابية ؛ هذا علاوة على أنها أدت إلى

المساس بحقوق دولة صديقة عُرفت باعتدالها ؛ دولة نود أن نعرب لها في هذه القاعة عن تعاطفنا وتضامننا .

إن مذبحة تونس ، لسوء الطالع ، جزء لا يتجزأ من دائرة العنف التي تتسم ، كما نرى اليوم ، باللجوء إلى الارهاب ، وهو نفس الارهاب الذي نشهده يتخلل أزمة الشرق الأوسط بين كل وقت وآخر .

إن التخلص من قائد عظيم ذي مكانة مرموقة لا يحل مشكلة . فقد علمتنا التجربة إن العنف ليس من شأنه إلا تمهيد الطريق أمام مزيد من العنف ، إنه يذكي لهيب الغضب ويفضي إلى انتفاضات جديدة وقمع جديد ومزيد من الضحايا .

وما يثير قلقنا أيضا هو الجانب السياسي للحالة . فالواقع أن هذا الحادث يعطل الجهود التي يبذلها وزير الخارجية شولتز الذي يسعى جاهدا إلى إحياء الأمل في امكانية تحقيق سلم ملموس في المنطقة ، بغض النظر عن التحفظات التي أُعرب عنها حول بعض جوانب خطة السلم الأمريكية - حتى الأساسية منها ؛ كما أنه لا يسهل زيارة وزير خارجية الاتحاد السوفياتي إلى المنطقة ، وهي الزيارة التي قد تساهم ايجابيا في فرص التوصل إلى حل سلمي لأزمة الشرق الأوسط . وخلاصة القول إن موت أربعة أشخاص وانتهاك حقوق بلد مسالم ليس من شأنهما إلا إضعاف عملية السلم أكثر وأكثر ، وهي عملية هشة أصلا ، مما قد يدفع المرء ، عن حق ، إلى التساؤل حول ما اذا كان هذا بالفعل هو هدف مرتكبي الجريمة .

إن الحقائق التي عرضت على مجلس الأمن تؤكد أن الحل التفاوضي لأزمة الشرق الأوسط - ولبها المشكلة الفلسطينية - لا يحتمل أي تأخير .

ان الأساس الوحيد للحل هو القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يطلب من أحد الطرفين الاعتراف باسرائيل ، ومن الطرف الآخر الاستعداد للانسحاب من الأراضي المحتلة . ومجمل القول إن على الطرفين قبول حل وسط يقوم على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام" .

وباختصار ، لا بد من أن يقدم كل من الطرفين تنازلات على أساس صيغة "الارض مقابل السلام" . ليس هناك بديل لهذا التسوية وينبغي أن نضع ذلك نصب أعيننا عندما نناقش حدثا خطيرا يسير باتجاه معاكس لتلك التسوية . وكما ذكرنا مؤخرا في هذه القاعة ، يجب الاتفاق على السبل والوسائل في مؤتمر دولي يعقد تحت رعاية الامم المتحدة . ويجب أن تشترك فيه كل الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني الى حد كبير ، هذا الشعب الذي يعاني في الآونة الاخيرة من محن شديدة ، وإننا نتضامن معه .

وينبغي أن نسارع الخطى لأن زيادة العنف الذي نشهده تضعف احتمالات السلام .

السيد دينغ يوانهونغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يود الوفد الصيني أن يعرب عن ترحيبه الحار بمعالي السيد محمود المستيري ، وزير خارجية تونس ، الذي قدم لحضور جلسات المجلس . وإننا نقدر تقديرا عاليا بيانه الهام الذي أدلى به يوم ٣١ نيسان/ابريل .

لقد تلقت الحكومة الصينية وشعبها بشعور من الغضب والاسى نبأ الوفاة المفجعة لأبو جهاد ، عضو اللجنة المركزية لمنظمة فتح الفلسطينية ونائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ، الذي طالته يد الاغتيال . وهنا يود الوفد الصيني أن يرجو المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية أن ينقل تعازينا ومواساتنا الى منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني وأسرة الفقيد وأسر الضحايا الآخرين .

لقد كان أبو جهاد قائدا متمرسا بارعا للشعب الفلسطيني . وقد قدم مساهمة عظيمة للقضية الوطنية الفلسطينية وكسب حب وإعجاب أبناء شعبه ومقاتليه . إن خسارته المؤسفة للغاية خسارة فادحة للشعب الفلسطيني وقضيته . غير أننا على اقتناع بأن الشعب الفلسطيني البطل سيحول الحزن الى قوة وسيخوض بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية نضاله حتى النهاية بعزم أكبر لتحقيق الهدف النبيل لقضيته الوطنية الفلسطينية . إن الصين حكومة وشعبا تعتز بالصداقة القائمة بين الشعبين الصيني والفلسطيني ، وستواصل بحزم ، كالعهد بها ، تأييد الشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل استعادة حقوقه الوطنية .

إن التحقيق الذي أجرته الحكومة التونسية والبيان الهام الذي أدلى به وزير خارجية تونس أمام المجلس بينا أن السلطات الاسرائيلية مسؤولة عن مقتل السيد أبو جهاد . إننا ندين بقوة السلطات الاسرائيلية على الاغتيال المشين الذي ارتكبته وعلى انتهاكها السافر لسيادة تونس وحرمة أراضيها .

ويجب أن نشير بقوة الى أن اغتيال أبو جهاد كان عملا ارهابيا خطط له تخطيطا دقيقا ، وكان مؤامرة سياسية تستهدف تقويض منظمة التحرير الفلسطينية والقضية الوطنية الفلسطينية ، ولا سيما كفاح الشعب الفلسطيني ضد اسرائيل في الاراضي المحتلة . ورغم أن مؤامرة قتل أبو جهاد قد نجحت فإن المتآمرين لن ينجحوا في هزيمة قضية الشعب الفلسطيني - ونقول ذلك بيقين مطلق . وفاة أبو جهاد لن تؤدي إلا الى إثارة غضب الشعب الفلسطيني الثائر . والعازمون على خنق النضال العادل للشعب الفلسطيني بالارهاب سيكتشفون أن خططهم سترتد الى نحرهم وسيذوقون في النهاية طعم السم الذي دسوه لغيرهم .

ولا بد من الاشارة بقوة الى أنها ليست المرة الاولى التي تنتهك فيها اسرائيل انتهاكا جسيما سيادة تونس . إن تحرشات السلطات الاسرائيلية واستفزازاتها المتكررة ضد تونس ، البلد المحب للسلام ، دللت على ازدرائها بمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ، فضلا عن الاعراف التي تحكم العلاقات الدولية . إن سلوكها يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . إننا نساند تونس حكومة وشعبا في نضالها العادل من أجل ضمان سيادتها وحرمة أراضيها . ونرى أن على مجلس الامن أن يتخذ الخطوات اللازمة لمنع السلطات الاسرائيلية من ارتكاب أعمال لاشرعية مماثلة في المستقبل .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية): قبل كل شيء أود باسم الوفد السوفياتي أن اعرب عن شعورنا بعميق الاحترام لوزير خارجية تونس ، السيد محمود المستيري . لقد أصغى الوفد السوفياتي باهتمام الى بيان السيد المستيري وكذلك الى بيان المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة .

لقد شعرنا ، شأننا شأن اغلبية الوفود في هذه القاعة ، بسخط شديد عندما علمنا بما قامت به اسرائيل على أراضي دولة عربية ذات سيادة هي تونس . إن هذه الغارة التي تشبه الغارات التي يرتكبها قطاع الطرق ذهب ضحيتها السيد خليل الوزير ، "أبو جهاد" ، الشخصية الفلسطينية المرموقة ، الذي اغتيل على مرأى ومسمع من زوجته وابنته . لقد كرس أبو جهاد حياته بأكملها للنضال من أجل القضية العادلة للشعب الفلسطيني الذي يطالب بحريته واستقلاله .

ويود الوفد السوفياتي أن يتقدم بخالص تعازيه الى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والى الشعب الفلسطيني والى الاسر المنكوبة بوفاة أبو جهاد ورفاقه .

لقد جاء هذا العمل بعد تخطيط متأن ونُفّذ عن سابق تصور وتصميم من تل أبيب . لقد استهدف انتهاك سيادة وحرمة أراضي دولة مستقلة محبة للسلام وعضو في الامم المتحدة . واسرائيل في حقيقة الامر ، - وقد بدأت فيها حملة كبيرة لتمجيد ما سمي بأبطال هذه العملية - لم تنكر أن اغتيال أبو جهاد قد نفذته المخابرات الاسرائيلية . وعلاوة على ذلك ، علمنا من وسائل الاعلام أن هذا العمل قد أقرته ما يسمى الحكومة المصغرة في اسرائيل .

وهكذا نجد أنفسنا أمام مثال آخر على سياسة إرهاب الدولة التي دأبت حكومة اسرائيل على انتهاجها منذ أمد طويل . وهذه ظاهرة أخرى على ازدرائها المستهتر بالرأي العام العالمي الذي صُدِم بشدة من جرائم قوات الاحتلال الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، والذي دعا بحزم الى وضع حد للعنف في المنطقة .

وحسبنا الاشارة الى غارات اسرائيل المتكررة على لبنان ، وهجومها على المفاعل النووي العراقي ، وغارتها على مطار عنتيبي في أوغندا ، وتدميرها المبيّت لطائرة ركاب مدنية ليبية .

ان تونس تصبح للمرة الثانية الآن هدفا لاعمال اسرائيل الاجرامية . وقد ذكّر العديد من المتكلمين هنا بأنه في يوم ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، قامت القوات الجوية الاسرائيلية بقصف الضواحي الجنوبية لمدينة تونس . وفي ذلك الوقت أصدر مجلس الامن القرار ٥٧٣ (١٩٨٥) الذي طالب فيه بوجه خاص بأن تمتنع اسرائيل عن ارتكاب أعمال العدوان هذه ضد سيادة تونس وسلامتها الاقليمية ، وعن التهديد بارتكابها . والآن ، تنتهك اسرائيل ذلك القرار ، متحدية مجلس الامن بصورة سافرة .

ان ممارسة الارهاب الصادر عن الدولة أدينت مرارا من جانب الجمعية العامة للامم المتحدة . وفي هذا الصدد اتخذت الجمعية في عام ١٩٨٥ قرارا أدانت فيه ادانة قاطعة "سياسات وممارسات الارهاب في العلاقات بين الدول كأسلوب في التعامل مع الدول والشعوب الاخرى" . (قرار الجمعية العامة ١٥٩/٣٩ ، الفقرة ١) .

واتخذت الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين قرارا بشأن التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولي طلبت فيه بشكل خاص الى جميع الدول "أن تفي بالالتزامات التي يفرضها عليها القانون الدولي بالامتناع عن تنظيم الاعمال الارهابية في دول أخرى أو التحريض عليها أو المساعدة على ارتكابها أو المشاركة فيها ، أو التغاضي عن أنشطة تُنظم داخل أراضيها بغرض ارتكاب أعمال من هذا القبيل" . (قرار الجمعية العامة ١٥٩/٤٢ ، الفقرة ٤) .

ان اسرائيل لم تأبه بتلك النداءات التي وجهها المجتمع الدولي . وتحدت تل أبيب مرة أخرى بشكل متعمد رغبات الامم المتحدة . والعمل الارهابي الذي ارتكبته اسرائيل لا يمكن اعتباره ظاهرة منعزلة ليست لها صلة بسياساتها الشاملة . فمن الواضح بجلاء أن هناك صلة وثيقة بين العمل الذي ارتكبته اسرائيل في تونس والاعمال التي تقوم بها في الاراضي العربية المحتلة . وتشهد التقارير الاخيرة الواردة من

الاراضي المحتلة على زيادة أعمال الارهاب ، وعلى أعمال الضرب الجماعي للفلسطينيين على أيدي الجنود الاسرائيليين ، وعلى موجة جديدة من أعمال القبض والمذابح والابعاد . لقد بعثت السلطات الاسرائيلية بأعداد متزايدة من تعزيزات الشرطة والجيش والدبابات وحاملات الجنود المسلحة ضد السكان حيث تواصل هدم القرى الفلسطينية . انها لاتزال ترتكب المذابح في مخيمات اللاجئين . وقد زاد عدد ضحايا أعمال العنف هذه التي ترتكب ضد السكان الفلسطينيين .

من الصعب المبالغة في الجرائم التي ترتكبها اسرائيل في الاراضي المحتلة . لقد أشير اليها مرارا هنا . وقد أدينت الانتهاكات الجماعية الكبيرة التي تقوم بها اسرائيل لحقوق الانسان في وثائق عديدة للامم المتحدة ، ولا يمكن لاية إدعاءات مدوية بنوايا سلمية تطلقها تل أبيب أن تبرر مخالفاتها الصارخة لقواعد القانون الدولي وأحكام ميثاق الامم المتحدة .

ان تلك الجرائم الوحشية - القتل والتعذيب والقمع والضرب والابعاد - عاجزة عن وقف كفاح الشعب الفلسطيني لإعمال حقوقه الوطنية المشروعة . وكما ذكر الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، ميخائيل سيرغيفيتش غورباتشوف في اجتماع جرى مؤخرا مع ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فإن :

"الفلسطينيين شعب يواجه مصيرا صعبا ، ولكنه لا يقف وحيدا في دفاعه عن قضيته العادلة . انه يحظى بتأييد دولي واسع النطاق ، ويتضمن ذلك التأييد تعهدا بحل المشكلة الاساسية للشعب الفلسطيني - وهي تقرير المصير . ان تعاظم الحركة الشعبية الفلسطينية أصبح الآن زخما هاما صوب السعي الى حلول عملية تؤدي الى تسوية شاملة . إن قوة تلك الانتفاضة الجماهيرية تكمن في أنها ذات طابع ديمقراطي جذري . انها لا تتجه صوب التطرف ، رغم أعمال القمع الاستفزازية القاسية التي يمارسها المحتلون . وبهذا فإن الحركة لاتزال تكسب تأييدا وتعاطفا دوليين متعاظمين في كثير من الدوائر" .

إلاَّ أن مقتل أبي جهاد والاحداث الجارية في الاراضي المحتلة تضطرنا الى التساؤل مرة أخرى : لماذا لم يحل النزاع العربي الاسرائيلي حتى الآن ؟ لماذا لم تحل المشكلة الرئيسية ، وهي قضية فلسطين ؟ ان السبب يكمن في رفض اسرائيل الاتفاق على عقد مؤتمر دولي سياسي مطلق الصلاحية بشأن الشرق الاوسط ، وفي رفضها أي تعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية أو حتى اجراء اتصالات معها ، وهي المنظمة التي لاتزال المتكلم الرسمي باسم الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي الوحيد .

ان اعتماد القيادة الاسرائيلية على القوة والعدوان وقمع الكفاح التحرري الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ، لا يمكن أن يحل النزاع العربي الاسرائيلي . والسبيل الحق المؤدي الى تسوية يمر عبر القضاء على الحالة المتفجرة الراهنة في الشرق الاوسط عن طريق الوسائل السياسية والجهود الجماعية . هناك مبادرات تبشر بالخير مطروحة الآن في الساحة الدولية تهيء ظروفا مواتية لتحقيق تلك الغاية . لقد جرى التعبير بطريقة واضحة عن رغبة المجتمع الدولي في احداث تغيير جذري في الشرق الاوسط عن طريق عقد مؤتمر دولي للسلام . والمقترحات المحددة المطروحة لتحقيق تلك الغاية معروفة جيدا . ومن شأن تنفيذها أن يوفر دفعة ملموسة نحو السلم ويقضي على الاتجاهات العكسية السائدة في المنطقة والتي تحمل في طياتها خطر الانفجار .

والوفد السوفياتي يدين بشكل قاطع مقتل أبي جهاد ويؤيد نداء تونس الى مجلس الامن الذي له ما يبرره تماما . ويجب على المجلس أن يدين بشكل قاطع العمل الذي قامت به اسرائيل ، والذي انتهك بشكل صارخ مرة أخرى سيادة تونس وسلامة أراضيها بارتكاب عمل مبيت من أعمال الاغتيال السياسي .

ولا يمكن لمجلس الامن ، ولا يحق له ان يتغاض عن تلك الحالات التي ارتكبت فيها اسرائيل عددا متزايدا من الانتهاكات الموجهة ضد سيادة الدول الاخرى ومارست سياسة الارهاب الرسمي وشنت غارات القرصنة ، وداست بالاقدام حقوق الشعوب المشروعة . ومن واجب المجلس أيضا ان يتخذ تدابير فعالة ليضمن الحل العادل لمشكلة الشرق الاوسط .

مرة أخرى نهيب بجميع الدول ان تقوم بدورها للمساعدة في التغلب على الجمود الذي يكتنف الصراع في الشرق الاوسط ونود ان نعرب عن استعدادنا للتعاون مع كل من يرغب في تحقيق تسوية في الشرق الاوسط على أساس عادل ودائم ، تسوية تأخذ في الاعتبار مصالح جميع دول وشعوب المنطقة ، بما في ذلك بطبيعة الحال الشعب العربي الفلسطيني .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية ان اعرب عن ترحيبنا الحار وتقديرنا العميق لسعادة السيد محمود المستيري وزير خارجية تونس الذي يحظى باحترام وتقدير كبيرين في هذه المنظمة ، والذي يحضر اجتماع المجلس ليدافع عن قضية بلاده ضد عمل من أعمال العدوان المسلح ترتكب ضد سيادة بلده وسلامة أراضيه . لقد قدم لنا دليلا واضحا على إرهاب الدولة المتجدد الذي ارتكبته اسرائيل ضد تونس المسالمة غير المنحازة ، والذي استهدف اغتيال قائد من أبرز قادة منظمة التحرير الفلسطينية هو السيد خليل الوزير .

لم يدع الامين العام السيد بيريز دي كوييار في بيانه المؤرخ في ٢٠ نيسان/ابريل ، أي مجال للشك فيما يتعلق بهوية مرتكب العمل العدواني المسلح ضد سيادة تونس وسلامتها الاقليمية . وذكّر أيضا بأن قرار مجلس الامن ٥٧٣ (١٩٨٥) ادان بشدة عملا من أعمال العدوان المسلح ارتكبته اسرائيل ضد الاراضي التونسية في وقت سابق .

إن يوغوسلافيا تدين بشدة العمل العدواني المسلح الاخير الذي قامت به اسرائيل ضد سيادة واستقلال تونس ، البلد غير المنحاز الذي يحظى باعتراف واحترام دوليين واسعين وذلك لسياسته السلمية البناءة .

وفي هذه اللحظات الصعبة التي يفقد فيها الشعب الفلسطيني واحدا من أكثر قادته قدرة وشعبية ، وهو السيد خليل الوزير الذي اغتيل بوحشية ، نود ان نعرب مرة اخرى عن تضامننا الكامل مع منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني اللذين يخوضان نضالا تاريخيا عادلا ضد السيطرة والاحتلال الاجنبيين . كما نود ان نعرب عن مواساتنا الصادقة لمنظمة التحرير الفلسطينية ولاسرة السيد الوزير .

إن هذا العمل الارهابي الدولي الذي قامت به اسرائيل أخيرا والذي هو جزء لا يتجزأ من سياسة اسرائيل وممارساتها وسلوكها المتعنت على امتداد سنين طوال ، لم يأت كمفاجأة لأحد ولكن هذا لا يقلل من التزام المجتمع الدولي ومجلس الامن بأن يرفضا بقوة وبشكل قاطع هذا العمل . ينبغي لنا ان نفعل ذلك ليس فقط لاسباب تتعلق بمبدأ تأييد ضحايا العدوان أو بالوقوف ضد التدخل والسيطرة الاجنبيين ولكن أيضا ، وقبل كل شيء لاننا لا يساورنا أي شك في أهداف ودوافع هذا العمل . وبالامس قدم وزير خارجية تونس الى مجلس الامن بيانا شاملا وموثقا لهذه الاهداف والدوافع . وبالاضافة الى ذلك فان بعض الدوائر السياسية في اسرائيل لم تبذل أي جهد في محاولة إخفاء تورطها في هذا العمل .

وتأكيدا لهذه الحقائق فاننا نرى ان هذا العمل الارهابي الذي لا معنى له وهو اغتيال عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية هو السيد خليل الوزير من جانب أفراد الكوماندو الاسرائيليين لم يكن موجها فقط ضد السيادة التونسية وضد منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، بل كذلك ضد المطالب الواضحة للرأي العام الدولي بضرورة ايجاد حل عاجل لازمة الشرق الاوسط ، وبضرورة إحلال السلم والامن في تلك المنطقة المضطربة . والواقع ان الطلقات التي دوت في تونس كانت موجهة ضد السلم في الشرق الاوسط .

ويعتبر هذا العمل الارهابي الخطير نذيرا آخر بتعقد الحالة وخطورتها في الشرق الاوسط . وفي هذا الصدد فان العمل الارهابي الموجه ضد سيادة تونس واستقلالها هو عنصر اضافي للتوتر في الحالة المتفجرة السائدة في المنطقة . وهو دليل على ان

بعض الدوائر في اسرائيل لاتزال مستمرة في اوهامها الخطيرة في انها يمكن ان تستخدم أية طريقة تراها مناسبة في محاولاتها اليائسة لقمع إنتفاضة الشعب الفلسطيني التي استمرت عدة شهور في الاراضي المحتلة . ومع ذلك فان المظاهرات الجماهيرية التي قام بها الفلسطينيون في الاراضي المحتلة في ١٦ نيسان/ابريل وتاييدهم الجرئ لقادتهم الشرعيين وتضامنهم معهم قد فضحا تلك التوقعات وما نراه اليوم خير دليل على ذلك .

لذلك فاننا نرى ان هناك اسبابا عديدة وهامة تدعو مجلس الامن الى اتخاذ موقف واضح وحازم . إن العمل الذي قام به أفراد الكوماندو الاسرائيليون يمثل انتهاكا صارخا للسلامة الاقليمية واستقلال بلد دي سيادة ، محب للسلم وعضو في الامم المتحدة كما انه ينتهك المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي . لقد كان هذا العمل عملا متعمدا يرمي الى اضعاف الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة وتحطيمها عن طريق التصفية الجسدية لقادة منظمة التحرير الفلسطينية وبالتالي التخلص منها باعتبارها عنصرا حتميا في حل قضية فلسطين وقمع النضال العادل للشعب الفلسطيني من أجل الاعتراف بحقوقه غير القابلة للتصرف وتطلعاته التي حرم منها عدة عقود .

وأخيرا وليس آخرا ، يعتبر هذا العمل عملا من أعمال الارهاب الدولي الذي اتخذت الجمعية العامة بشأنه - بالاجماع تقريبا - قرارا في دورتها الثانية والاربعين يؤكد على الحاجة الى أكبر قدر ممكن من التعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة التي لها نتائج مدمرة على العلاقات الدولية .

وفي مناسبات عديدة ، أدان مجلس الامن بالاجماع جميع أشكال الارهاب الدولي بصرف النظر عن دوافعه ومرتكبيه . ومن واجب المجلس ، بل ومن الالتزامات التي تقع عليه أيضا ، ان يعيد تأكيد ذلك الموقف في هذه المرة أيضا .

لذلك فان أملنا وطيد في ان يدين مجلس الامن بالاجماع العدوان المسلح ضد الاراضي التونسية باعتباره انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة وقواعد السلوك الدولي . وعدم قيام المجلس بذلك هو بمثابة سكوت الرضا عن ممارسة غير مقبولة وعن

سلوك يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ويزيد من تفاقم الحالة غير المستقرة للسلم والاستقرار في الشرق الأوسط .

السيد كاغامي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن أعرب عن الاحترام العميق الذي يكنه وفدي لوزير خارجية تونس ، ذلك البلد الذي مافتئت اليابان تقيم معه علاقات صداقة وتعاون وثيقة .

لقد كان اغتيال السيد خليل الوزير ، وهو ممثل من كبار ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية ، عملا وحشيا من أعمال الارهاب . وقد روعت اليابان بهذا العمل وهي تفهم تماما سخط حكومة تونس بسبب انتهاك حدودها ذات السيادة وتبديد طمأنينة شعبها . فمن حق أية دولة أن تكون بمنأى عن خطر الارهاب ، وينبغي إدانة أية دولة تؤيد الارهابيين أو ترعاهم أو تتعاطف معهم .

نحن في الامم المتحدة نهدف أساسا الى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ولذا ندين جميع اشكال الارهاب ، لأن الارهاب لايمكن أبدا أن يفضي الى السلام .

لقد شهدنا في الآونة الاخيرة هول أعمال العنف التي تحدث يوميا تقريبا في الاراضي العربية المحتلة . ان اغتيال السيد خليل الوزير وثلاثة أشخاص آخرين في تونس هو في حد ذاته عمل بغيض ، بل انه أيضا عمل خطير حيث يمكن أن يؤدي الى تصعيد العنف أكثر من ذلك في جميع أرجاء الشرق الاوسط . لذلك فان اليابان تناشد جميع الاطراف في المنطقة السعي الى إيجاد تسوية عادلة ودائمة وشاملة لمشكلة الشرق الاوسط عن طريق المفاوضات السلمية . وبخلاف ذلك فان أي جهود بناءة يقوم بها المجتمع الدولي سوف تذهب ادراج الرياح .

وبالنظر الى المسؤولية والسلطة اللتين أناطهما المجتمع الدولي بمجلس الامن أرى ان لزاما علي أن أضيف أن أي تعبير عن الإدانة ضد طرف بعينه لابد أن يكون مرتكزا على بيّنة قوية وقاطعة . لذلك فقد استمعت باهتمام كبير الى البيانات التي أدلى بها المتكلمون السابقون فيما يتعلق بدور اسرائيل المزعوم في عملية الإغتيال ، وأن وفدي على استعداد لدراسة أي معلومات قد تقدم لإثبات ذلك الإدعاء.

وفي ختام كلمتي أود باسم اليابان حكومة وشعبا أن أعرب عن أخلص التعازي لأسرة السيد خليل الوزير والى أسر الضحايا الثلاثة الآخرين الذين لقيوا حتفهم نتيجة لهذا العمل الارهابي المأساوي الذي لا معنى له .

السيد ديلبيتش (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سيدي الرئيس اسمحوا لي أولا أن أرحب أحر ترحيب بوزير خارجية تونس السيد محمود المستيري وأن أشكره على المعلومات القيمة التي قدمها لنا في بيانه الذي أدلى به يوم أمس ، والتي بالتأكيد ستكون هاديا لنا في مناقشتنا . ومن الجديدر بالذكر أن تونس والارجنتين تتمتعان بعلاقات ودية للغاية في مختلف الاتصالات الثنائية التي نجريها داخل المجلس وخارجه .

يجتمع مجلس الامن بناء على طلب من حكومة تونس للنظر في العمل الاجرامي الذي وقع يوم السبت الموافق ١٦ نيسان/ابريل في حي سيدي بوسعيد الواقع في الضاحية الشمالية من تونس حيث قُتل أربعة أشخاص وهم : خليل الوزير ، عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية واثنان من الحراس ومواطن تونسي كان يعمل بستانيا . ان هذا العمل الشائن قد هز المجتمع الدولي بأسره وأُدين بصورة إجماعية وعلى الصعيد الدولي إذ من غير المقبول أنه قد تعين حتى في هذا الوقت اللجوء الى هذه الأساليب . ان حكومة الارجنتين تدين إدانة قاطعة هذا العمل الهمجي الذي ما من شأنه إلا زيادة دورة العنف كثافة في المنطقة . وبهذه المناسبة أود أن أتقدم بتعازي الحارة لأسر الاشخاص المعنيين .

لقد علمّنا التاريخ ان استخدام القوة كشكل من أشكال العمل الفردي أو الجماعي لايولد الا ردا مماثلا . بل ما هو أسوأ من ذلك ، أي استخدام قوة أكبر.

ان حكومة الارجنتين تؤكد بقوة وبصورة لالبس فيه انه ما من شيء يمكن أن يبرر استخدام أساليب كتلك الاساليب التي استخدمت في ١٦ نيسان/ابريل . ان الاغتيال السياسي كوسيلة للعمل أو الإكراه أمر غير قانوني وليس له ما يبرره ولابد أن يقابل بأشد إدانة من قبل هذه الهيئة .

وبناء على ذلك لابد للمجتمع الدولي أن يولي جل إهتمامه للاسباب التي أدت الى هذه الاعمال والى الاجراء الذي يتعين إتخاذه للحيلولة دون تكراره في المستقبل .

وإزاء أعمال كتلك الاعمال التي وصفها وزير خارجية تونس في بيانه الذي أدلى به بتاريخ ٢١ نيسان/ابريل لا يسع حكومة الارجنتين إلا أن تكرر أنه من الحتمي على الشعوب المتمدينة اللجوء الى كل الوسائل السلمية لتسوية منازعاتهم .

قبل بضعة أيام ذكر وفدي في مجلس الامن أنه يرى أن أفضل آلية للتحرك صوب إيجاد تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين وإنهاء دورة العنف التي تتسم بها هذه المشكلة تتمثل في عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط تحت إشراف الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية . ولا يمكن التوصل الى حلول عادلة وشاملة للمشاكل الهامة التي تستبد بالمجتمع الدولي إلا عندما يحل حكم القانون محل الاستخدام الاخرق للقوة في العلاقات بين الدول .

السيد نوغويرا باتيستا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزيـــة) :

سيدي الرئيس ، اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أرحب بسعادة السيد محمود المستيـــري وزير خارجية تونس وأن أشكره على تشريفه مجلس الامن بحضوره وبكلماته حيث نجتمع بنـاء على طلب الحكومة التونسية .

ان حكومة البرازيل قد روّعها العمل الذي أدى الى إغتيال السيد خليل الوزيـر في تونس بتاريخ ١٦ نيسان/ابريل وتود أن تعرب عن تعازيها الى أسرته المفجوعة والـى منظمة التحرير الفلسطينية والى أسر الضحايا الاخرى الذين قضوا نحبهم من جراء ذلـك العمل الارهابي الوحشي .

ان هذا النمط من أعمال العنف السياسي لم ينتهك فحسب سيادة تونس ، الدولـة العضو في الامم المتحدة ، بل يتعارض مع المبادىء الاساسية للسلوك الدولي ؛ ولا بـد للمجتمع الدولي بأسره أن يدينه . لذلك نرى أن من المناسب والمعقول أن انعقـد المجلس بناء على طلب تونس لدراسة هذه المسألة الخطيرة .

ونرى انه ينبغي ان يتمثل رد المجلس على ذلك بالإدانة الشديدة لهذا العمـل الارهابي ، حيث نجم عن هذا العمل إنتهاك السلامة الاقليمية لدولة عضو .

لقد دأبت البرازيل في كل الظروف على شجب اللجوء الى العنف والارهاب لتسويـة المنازعات أو لتحقيق أهداف ، مهما كانت الظروف . ان كل عمل من هذا النوع يحمل فـي ثناياه بذور المزيد من العنف والارهاب ويدور في حلقة وحشية مفرغة بغض النظر عن سـن الضحية أو جنسه أو جنسيته أو معتقداته .

وأود في هذا الوقت أن اؤكد من جديد إدانة حكومة بلادي القاطعة لجميع أعمـال العنف والعدوان السياسي ، بما في ذلك الاعمال التي تؤيدها أو ترعاها أو ترتكبهـا الدول والتي تزهق أرواحا بشرية وتعرض للخطر السير الطبيعي للعلاقات الدولية .

ان المجتمع الدولي لديه ما يكفي من الصكوك القانونية والمحافل السياسيـة لمعالجة المسائل الخلافية وفقا لمقاصد ومبادىء الميثاق وأنماط التعايش المتمدين .

ان رفض استخدام هذه الوسائل والايمان بأي استثناء من الاستثناءات لن يـؤدي الا الـى التعصب وتصعيد العدوان . وهذا ينطبق بشكل خاص على الحالة في الشرق الاوسط حيث

سيفرض اللجوء الى العنف ثمنا باهظا يتمثل في معاناة السكان المدنيين وسوف يتصاعد بطريقة تشكل خطرا كبيرا على السلم والامن الدوليين .

ويود وفدي أيضا أن يعرب عن قلقه إذ أن العمل قد ارتكب في وقت بلغت الحالة فيه ذروة التفجر في الاراضي العربية المحتلة وقد يقيم عراقيل أخرى أمام التوصل الى تسوية شاملة وتفاوضية ، وهي تسوية يتعين على جميع الاطراف المساهمة بها بالعمل بطريقة مسؤولة وبناءة.

وختاما أود أن أتلو البلاغ الصحفي الذي أصدرته حول هذا الموضوع وزارة الخارجية البرازيلية يوم ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٨ :

"ان الحكومة البرازيلية تستنكر بعمق الاعتداء الذي وقع مؤخرا في تونس والذي أدى الى إغتيال القائد الفلسطيني خليل الوزير المعروف باسم أبو جهاد . ووفقا لاقتناع البرازيل بأن جميع أعمال العنف السياسي تستأهل أوسع رفض من جانب المجتمع الدولي حيثما وقعت وبغض النظر عن دوافعها ، فإن البرازيل تأسف لاستمرار وقوع أعمال من هذا النوع مما يؤدي الى زيادة حدة الكراهية والتوترات فيما بين الشعوب وتفاقم الأزمة في الشرق الأوسط ."

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو السيد كلوفيس مقصود المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة الذي وجه اليه المجلس دعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . وادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود في البداية أن أعرب عن تقدير جامعة الدول العربية لكم ولأعضاء مجلس الأمن لتفضلكم بتوجيه الدعوة اليّ .

أثناء السنوات العديدة التي عكف فيها المجتمع الدولي على دراسة هذه المسألة وبطريقة أكثر تأكيدا أثناء الأشهر القليلة الماضية منذ الانتفاضة الفلسطينية ، شهدنا كيف ان اسرائيل ما فتئت تحاول ، مهما كان الثمن ، ان تماطل في التقيد بشتى قرارات الأمم المتحدة وخصوصا مواد اتفاقية جنيف ، إذ أن اسرائيل لا تعتبر نفسها مسؤولة أمام هذه الهيئة أو مسؤولة بوصفها دولة احتلال .

شهدنا في حالة العدوان السافر هذه على تونس ، وهي الحالة التي انتهكت فيها سيادة دولة عضو في جامعة الدول العربية وكذلك في الأمم المتحدة ، أن اسرائيل قادرة على الوصول الى أي مكان مما يجعل السلامة الاقليمية للعديد من الدول عرضة لعدوانها . وهكذا فان اسرائيل ترتكب بحرية كاملة أعمالا تنتهك سيادة دول أخرى

بلا حساب ولا عقاب . ولكن ، في هذه الحالة ، نجد ان اسرائيل تسعى الى فرض صمت مصطنع لكي يتسنى لها أن تجنب نفسها الادانة الدولية . هل تشعر اسرائيل بالحرج أو الخجل الى حد كبير مما اقترفته إزاء تونس ولهذا تحاول عدم الاعتراف بعملها ؟ أو هل ان اسرائيل تفخر بالعدوان السافر الذي ارتكبته ؟ نلاحظ عندما تنبأ عضو في حكومة اسرائيل المصغرة ، هو السيد وايزمان ، بأن هذا العمل سيرتد الى نحر اسرائيل فان رئيس الوزراء السيد شامير قال في معرض الاشارة الى هذا العمل :

"دعونا نأمل أن يدرك ويفهم أعداؤنا ان اسرائيل تعرف كيف تشن الحرب وان جميع الذين سيأذوننا سنلحق بهم الاذى أضعافا ."

هذا هو كلام رئيس وزراء اسرائيل يوبخ أحد أعضاء حكومته لانه احتج واعترض على العمل الذي قامت به اسرائيل ضد سيادة تونس .

وفضلا عن ذلك ، أعلنت البعثة الاسرائيلية البارحة ، بمناسبة يوم استقلال اسرائيل ما يلي :

"لوضع النقاط على الحروف ، فإن اسرائيل لم تدل بذلك الاعتراف" - بأنها هاجمت تونس - "ولم تعلن أي نية من هذا القبيل فيما يتعلق بتونس ."

ان الكذب الاشر قد اصبح نمطا تتبعه اسرائيل في الإنكار الذي يبدو في الظاهر مخلصا . ولكن بتراكم الادلة ، فان هذا الانكار الذي يبدو في الظاهر مخلصا لم يعد يبدو مخلصا ولكنه تجرد من كل مصداقية بالتأكيد ، وفي هذا الصدد نطرح السؤال التالي : هل هاجمت اسرائيل تونس أم لم تهاجمها ؟ كل الادلة - وهذه هي المسألة - تشير دون لبس بطريقة قاطعة جدا الى اسرائيل ، الى الموساد والى عملاء الجيش الاسرائيلي .

وليلة الامس ان أحد الخبراء المزعومين في الارهاب - الذين عادة ما يتكاثرون في مثل هذا الوقت في وسائط الإعلام - تكلم مبديا إعجابه بدقة اسرائيل ، قائلا ان أفراد اللواء الخاص ، لواء المقر ٢٦٩ ، والقوة البحرية ١٣ بالاضافة الى الموساد كانوا يخططون لهذه العملية منذ ستة أشهر . وقد تسللوا الى تونس في كانون الاول/ديسمبر الماضي .

ولست بحاجة الى الاشارة الى شتى التقارير الصحفية التي صدرت في اليومين الماضيين أو الايام الثلاثة الماضية ، ولكن اسرائيل تريد ان تنتهج نهجين . ولسوء الطالع فإن البعض يرى انه باتباع فكرة سلوك نهجين يمكن لاسرائيل أن تخلي نفسها من المسؤولية فيما يتعلق باحترام السلم والامن الدوليين . ان اسرائيل تريد أن تنتهج نهجين . فهي تريد أن ترضي غرائزها البدائية بأن تظهر بأنها قادرة على الانتقام من الفلسطينيين ، في الوقت الذي تريد فيه ان تراوغ حتى لا تعترف بجميع ما فعلته ، وكما قالت "الوضع النقاط على الحروف ، فإن اسرائيل لم تدل بذلك الاعتراف ولم تعلن أي نية من هذا القبيل فيما يتعلق بتونس" .

ما الذي يعنيه هذا الموقف الاسرائيلي ؟ تريد اسرائيل ان تمنع أي إجراء قانوني دولي أو أية إدانة دولية . ولعل بعض العناصر ترى انه بمناسبة الذكرى السنوية الاربعين لتأسيس اسرائيل ، قد لا يكون من المناسب توجيه الإدانة . وحتى اصدقاؤنا في الولايات المتحدة رأوا ان الذكرى السنوية الاربعين قد تكون مناسبة لتعويضها بالتوقيع بالاحرف على الاتفاق الاستراتيجي ليصبح وثيقة رسمية .

في هذا الوقت تتجلى وحشية عدوان اسرائيل في الاراضي المحتلة ثم قيامها بانتهاك سيادة تونس ، مما أدى الى استشهاد زعيم تاريخي مرموق من زعماء حركة المقاومة الفلسطينية وأربعة من رفاقه وبستاني تونسي . ومن المحير انه بدلا من توجيه الادانة الفورية الى اسرائيل يوجد أي شك في الادلة المتراكمة التي تجعل اسرائيل مسؤولة عن هذه الاعمال على نحو قاطع ، ومزدرية تمام لجميع قواعد القانون والسلوك الدوليين .

ولهذا ، قدمت تونس الى مجلس الامن لانها ارادت ان تلفت انتباه المجتمع الدولي الى ضرورة ردع اسرائيل ، عن طريق ممارسة مجلس الامن لوظائفه ممارسة سليمة ، عن عدم اطلاق يدها في مهاجمة أية جهة في أي وقت . وقد أعلنت البعثة الاسرائيلية بالامس ان :

"مجلس الامن ليس محكمة قضائية وان اسرائيل ليست مستعدة لان تكون هدفا للاتهامات ... وانه ينبغي لمجلس الامن ان يعكف على مناقشة مصير إرهابي نفذ وارتكب ومجد وقبل علانية ... المسؤولية ... " ، وما الى ذلك .

وفي هذه الحالة ، فان قتل خليل الوزير كان نتيجة عارضة لانتهاك اسرائيل لسيادة تونس . ويعكف مجلس الامن في هذه اللحظة على بحث هذه المسالة لان سيادة تونس قد انتهكت ، ونتيجة لذلك الانتهاك استشهد خليل الوزير .

هذا التشويه الكامل لاسباب عدم قبول اسرائيل لقيام مجلس الامن ببحث المسالة محاولة متعمدة لمواصلة ازدرائها المؤسسي لهذه الهيئة . وتقول اسرائيل ان المجلس لا يبقي المسالة قيد نظره كلما وقع هجوم . واذا كان هذا هو السبب ، عندما قتل أكثر

من ٢٠٠ شخص في الاراضي المحتلة ، وعندما تهاجم اسرائيل يوما بعد يوم وتقتل بالقنابل العنقودية وبوسائل اخرى - الفلسطينيين واللبنانيين في جنوب لبنان وفي شماله أحيانا ، عندئذ يتحتم على مجلس الامن ان يجتمع ليلا ونهارا . ان اسرائيل لاتزال تكذب .

ولهذا فان السؤال الذي يتعين على مجلس الامن ان يطرحه هو : هل شنت اسرائيل عدوانا على تونس ؟ وهل تعتبر تونس ضحية لعدوان اسرائيلي ، ناهيك عن نتائج وعواقب القتل ؟

ليست منظمة التحرير الفلسطينية هي التي عرضت هذه القضية على مجلس الامن ، مع ان منظمة التحرير الفلسطينية لها مصلحة في كل مسألة تتصل بالشرق الاوسط ، وخصوصا بالقضية الفلسطينية . وان تونس هي التي تقدمت بالشكوى ، لان سيادتها قد انتهكت . ولهذا ، فإن تجنب المسألة وإعادة صياغتها بطريقة تشوه الغرض من جلسات مجلس الامن ، ليسا سوى دلالة على ما تعتزم اسرائيل القيام به الآن ومستقبلا ، ولذلك ينبغي اتخاذ تدابير لردعها ولجعل سلوكها مكلفا معنويا وسياسيا ودبلوماسيا وبخلاف ذلك .

مادام من الممكن افلات اسرائيل من العقاب على القتل يجدر بمجلس الامن ان يتحلى بالحزم وألا يسمح لنفسه ، بسبب اعتبارات دخيلة ، بان يقف عاجزا . ولهذا ، نجد أنفسنا وقد عدنا ثانية الى مجلس الامن . لقد قيل لنا ان اللجوء المستمر الى مجلس الامن يقلل من الاثر ، واننا بطريقة ما نستغل مجلس الامن . نعم ، هذا صحيح . وسنواصل ذلك ، لان مجلس الامن هو البديل لاي خيار عسكري ؛ وهو الاداة لتخليص خيار السلم . اننا نحاول استنفاد جميع الجهود الدبلوماسية لوضع حد للعدوان ، ولمنع الانهيار والاستقطاب ، اللذين لا يمكن اصلاحهما . وبدلا من شكرنا على قدومنا الى مجلس الامن ، ينتقدنا البعض لتعليقنا آمالنا وتوقعاتنا وشعورنا بالاحباط على هذه الهيئة .

إن شكوى تونس اليوم ينبغي بحثها وفقا لحيثياتها . ولقد أصبح خليل الوزير ضحية على أساس الامل ، الذي يراود بعض العنصريين الاسرائيليين ، في انه اذا قتل قائد

من قادة الحركة الفلسطينية فلعل ذلك يفت من عضد الجمهور الفلسطيني . ان لجوء اسرائيل الى الهجوم على تونس وقتل خليل الوزير محاولة واضحة وسافرة لاستعادة الروح المعنوية لقواتها المسلحة ، التي مافتئت تفوض في وحل الاراضي المحتلة منذ أربعة أشهر ونصف في مواجهة أعمال المقاومة النبيلة التي يقوم بها الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة .

لذلك ، فإن لجوء اسرائيل الى الاساليب الاجرامية السرية - وهي الملاذ الاخير لكل جبان - لإشباع غرورها ورفع الروح المعنوية لما تسميه قواتها الدفاعية يقدم الدليل على أنها تستخدم أساليب منفرة غير أخلاقية وإجرامية لكي تستعيد روحها المعنوية ، مما يؤكد أن هذه الروح ترتكز على أعمال لا أخلاقية وعلى سلوك لا أخلاقي وسياسات لا أخلاقية .

لهذا فإن حادث العدوان على تونس اليوم يجب أن يحقق قدرا من الحسم من شأنه تعزيز مصداقية الامم المتحدة وفعاليتها ، بوصفها الهيئة القائمة على احتواء الازمات وصنع السلام في المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي ممثل الصومال . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس . والادلاء ببيانه .

السيد عثمان (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بادئ ذي بدء أن أضم صوتي الى الاصوات التي أعربت عن ترحيبها بسعادة السيد محمود المستيري وزير خارجية تونس ، وأن أشكره على البيان الذي أدلى به بالامس أمام مجلس الامن .

كما أود أن أشكركم ، سيدي الرئيس ، على تلبيتكم طلبي بالاشتراك ، نيابة عن مجموعة الدول الافريقية ، في المناقشة التي تجرى حاليا في المجلس بشأن الشكوى الخطيرة التي تقدمت بها تونس ضد اسرائيل .

وقبل أن أطرق مضمون بياني ، اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أغتنم هذه الفرصة للتقدم اليكم بأحر التهاني على الطريقة الممتازة التي تديرون بها شؤون المجلس في شهر نيسان/ابريل . وإذ أتكلم بوصفي رئيسا للمجموعة الافريقية وممثلا للصومال ، أود أن أقول إن وجودكم في المجلس . ورئيسا له على وجه الخصوص - مصدر اعتزاز لكل الدول الافريقية . أنكم تمثلون بلدا يعد رئيسه السيد كينيث كاوندا ليس فقط واحدا من أعظم زعماء افريقيا ، بل انه أيضا رئيس منظمة الوحدة الافريقية . وانني لعلى ثقة بأن صفاتكم الدبلوماسية والشخصية ، الى جانب المكانة المرموقة التي تحتلها بلدكم ، ستمكن المجلس من أن يكون على مستوى التحديات التي تواجهه .

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للاشادة بالسفير دراغوسلاف بييتش للطريقة الممتازة التي أدار بها مداولات المجلس أثناء فترة رئاسته في الشهر الماضي .

مما يزعجنا الى أقصى حد أنه خلال فترة تزيد قليلا على السنتين تضطر تونس للمرة الثانية الى طلب عقد مجلس الامن للاحتجاج على انتهاك اسرائيل لسيادتها وسلامتها الاقليمية ، ومطالبة المجلس بادانة الهجوم الاجرامي الذي ارتكبته اسرائيل على التراب التونسي .

إن الادلة الواضحة تؤكد أن مجموعة من الكوماندو ، نظمتها ووجهتها اسرائيل ، قامت عمدا ولاسباب سياسية باغتيال خليل الوزير (أبو جهاد) في منزله بتونس يوم السبت الماضي على مرأى من زوجته وابنته ، علاوة على قتل ثلاثة أبرياء آخرين تصادف وجودهم في نفس المكان وفي نفس الوقت . لقد كان هذا العمل الوحشي ، عملا ارهابيا محضا لا يمكن تبريره بحجة الدفاع عن النفس .

أود أن أعرب عن السخط الشديد الذي تشعر به المجموعة الافريقية إزاء مقتل أبي جهاد الذي كان أحد كبار المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية علاوة على كونه مناضلا فلسطينيا مخلصا .

وانني على ثقة بأن الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء تتشاطر القلق الذي أعرب عنه الامين العام الذي أكد مجددا على ادانته الثابتة لكل أعمال الاغتيال .

ولست بحاجة الى تذكير المجلس بسجل اسرائيل الاجرامي في الارهاب الرسمي . لقد دُعي المجلس في الماضي الى ادانة الارهاب الاسرائيلي ضد العراق وضد لبنان . وكما نعرف جميعا فإن الشعب اللبناني عانى بصورة مأساوية من اعتداءات اسرائيل الارهابية التي مازال يتعرض لها حتى الآن بشكل منتظم . لقد شكل عدوان اسرائيل المسلح السابق على تونس مساسا خطيرا بسيادة هذا البلد ، وقد أدانه مجلس الامن عن حق بأقوى العبارات في قراره ٥٧٣ (١٩٨٥) .

وأعتقد أنني لا أتكلم نيابة عن المجموعة الافريقية وحدها بل باسم الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء عندما أقول أنه لا يعقل السماح لاسرائيل بأن ترتكب ضد تونس

مرة أخرى ودون عقاب نفس نوع العدوان الذي أدين على وجه التحديد في عام ١٩٨٥ من قبل مجلس الأمن .

إن تدخل اسرائيل في شؤون الدول الأخرى وانتهاكها لسيادة تلك الدول ، واستخدامها العدواني للقوة . تشكل مساسا خطيرا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي .

ويجدر هنا التذكير بأن قرار الجمعية العامة ٦١/٤٠ المتعلق بالارهاب الدولي ، والذي اتخذ بتوافق الآراء ، أدان على نحو قاطع كل الأعمال والوسائل والممارسات الارهابية باعتبارها جرائم ، حيثما ارتكبت وبصرف النظر عن مرتكبيها بما فيها تلك التي تعرض للخطر العلاقات الودية بين الدول ، والتي تنتهك أمنها . وعلى أساس القرار ٦١/٤٠ ، وبالنظر الى سلوك اسرائيل تجاه دول أعضاء في هذه المنظمة - وبصفة خاصة العمل الاجرامي الأخير - تكون اسرائيل دون شك ومن جميع الاعتبارات العملية دولة تعتنق الارهاب .

إن أعضاء المجموعة الافريقية يدركون ادراكا تاما مغبة هذا السلوك بالنسبة الى السلام الدولي ، وبالنسبة الى أمن واستقرار دول البحر المتوسط على وجه الخصوص . إن أعمال اسرائيل اللاقانونية تتطلب تحركا مقابلا من جانب المجتمع الدولي . ومن الضروري بكل وضوح أنه في حالات الجرائم الدولية ، شأنها شأن الجرائم الوطنية ، يجب أن يعامل مرتكبوها بصورة متكررة معاملة أشد ليتسنى حماية من يمكن أن يقعوا ضحية لها ورفع لواء القانون . وواجب مجلس الامن في هذا الصدد واضح كل الوضوح .

لنا وطيد الأمل في أن المجلس ، عندما ينظر في الاجراء الذي يجب أن يتخذه ردا على انتهاك اسرائيل الاخير للقانون الدولي ، فإنه سيأخذ في اعتباره الآثار الواسعة النطاق المترتبة على الارهاب الاسرائيلي .

وإنه لمن دواعي السخرية أن تنشد اسرائيل حماية ميثاق الامم المتحدة لها عندما تتعرض مصالحها للخطر ، وأن تنتهك الميثاق كلما ارتأت ذلك ووجدت فيه خدمة لأغراضها . إن انتهاج دولة عضو في الامم المتحدة هذا النهج سيحول أحكام المادة الثانية ، الفقرة ٤ ، من ميثاق الامم المتحدة الى مهزلة . فتلك الفقرة تنص على أن:

"يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسية لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة ."

لا بد من تأكيد أن اغتيال أبو جهاد يأتي في وقت يُعترف فيه على نطاق واسع أكثر من أي وقت مضى بأن السلام الدائم لن يحل في الشرق الاوسط بدون حل عادل للمشكلة الفلسطينية وبأن من الضروري التعامل مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في أية مفاوضات من أجل استتباب السلام .

ولسوء الحظ يقتصر رد اسرائيل على هذه التطورات باللجوء الى العنف والتعنت بدلا من العملية السياسية المؤدية الى التسوية العادلة الشاملة .

إن المجموعة الافريقية تتعاطف مع حكومة تونس وشعبها في هذه المرحلة العصيبة ، وتتفهم تفهما كاملا استنكارها لهذا العمل الاجرامي الخسيس الذي ارتكب على ترابها . وتعرب المجموعة الافريقية أيضا عن تعازيها لاسرة السيد خليل الوزير وللشعب الفلسطيني برمته لهذه الخسارة التي لا تعوض . وليعرف الجميع أن المجموعة الافريقية تعرب عن مؤازرتها الكاملة لشعب تونس وحكومتها وللشعب الفلسطيني وتضامنها معهم في وجه هذا العمل العدواني السافر .

قلت قبل قليل ان على المجتمع الدولي أن يرد على العمل العدواني الاسرائيلي على تونس بالرد المناسب . وآمل أن يدين المجلس بلهجة شديدة وصريحة العمل العدواني الذي ارتكبته اسرائيل وأن يطالبها بالامتناع عن القيام بأعمال مماثلة في المستقبل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الصومال على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل الكويت . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، إنه لمن دواعي سروري أن أخاطبك للمرة الثانية ، وأنت تدير باقتدار مميز أعمال مجلس الامن لهذا الشهر .

ففي نهاية الاسبوع الماضي اجتمع مجلسكم الموقر لمناقشة الممارسات الاسرائيلية الهمجية وبطشها واستخدامها للقوة الغاشمة في وجه انتفاضة الشعب الفلسطيني صاحب الأرض والحق في الحياة والسيادة ضد الاحتلال الاسرائيلي الغاشم .

وفي هذا اليوم ، وبعد أقل من أسبوع نجتمع ثانية للنظر في عدوان جديد ارتكبه نفس ذلك الكيان الخارج عن القانون ضد سيادة وحرمة تراب دولة مستقلة ومسالمة وهي تونس .

فالقضية واحدة والمتهم واحد ، كان ولا يزال يعبث بالقوانين والقيم والمواثيق الدولية ، ويشن العدوان تلو العدوان ، في الداخل والخارج ، لا يمنعه التزام قانوني ولا رادع أخلاقي ولا إرادة دولية . هدفه كان ولا يزال وسيبقى القضاء

على الشعب الفلسطيني أينما كان ، ووسيلته القوة الغاشمة بأبشع صورها ، وساحة عدوانه امتدت لتشمل العالم كله ، يدفعه في ذلك حلف داخلي وفلسفة قائمة على التوسع والهيمنة .

لقد أغناني ذلك البيان المسهب الذي تفضل بإلقائه عليكم يوم أمس معالي محمود المستيري ، وزير الخارجية لجمهورية تونس الشقيقة ، عن الدخول في تفاصيل العدوان الذي تعرّضت له تونس وانتُهِكت فيه سيادتها وحرمة ترابها الوطني ، وراح ضحية ذلك رمز من رموز المقاومة الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني وهو الفقيد خليل الوزير ونفر من رفاقه وحرسه .

إن العدوان الاسرائيلي الجديد هذا يأتي ليمثل أيضا فيما يمثل إمتهانا جديدا وازدراء آخر لمجلسكم الموقر الذي يعكس الارادة الدولية في أعلى صورها ، فلقد كان مجلسكم هذا قد أصدر قبل عامين ونصف عام قراره ٥٧٣ (١٩٨٥) الذي أدان فيه الهجوم الغادر الذي شنته اسرائيل ضد سيادة تونس وسلامتها الاقليمية ، وتدميرها لمقر منظمة التحرير الفلسطينية هناك ، كما أسفر عن خسائر فادحة في الأرواح البريئة وأضرار مادية كبيرة . وكان مجلسكم في قراره ذلك قد أمر اسرائيل بالكف فورا عن مثل تلك الاعمال العدوانية كما طالب المجتمع الدولي بممارسة الضغط على اسرائيل لمنعها من تكرار مثل ذلك العدوان .

لكن اسرائيل التي نشأت وترعرعت على العدوان ضربت بالارادة الدولية تلك عرض الحائط ، كعهدها دائما ، واعتمدت على صولجان القوة لتحقيق سياساتها التوسعية وأهدافها في كبح جماح انتفاضة الشعب الفلسطيني ، وسخرت كل الخبرات والمعدات الفنية التي تتزود بها لتعتدي بها على الشعب الفلسطيني ، أينما كان ، تلاحقه كالريح الهوجاء مكتسحة في طريقها لتحقيق ذلك كل مبدأ وعرف دولي .

فمن عدوان صارخ على سيادة العراق بضرب المفاعل النووي المخصص للأغراض السلمية ، الى غارات مستمرة على لبنان ، والى تهديد للمملكة العربية السعودية لتملكها بالحق والقانون قوة صاروخية لحماية أمنها الوطني ، الى ملاحقة مستمرة لرموز النضال الفلسطيني أينما كانوا ضمن مخطط ارهابي رسمي . كل تلك الاعمال الارهابية على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي ، وعلى الرغم من سيل القرارات التي أصدرها مجلسكم الموقر ، والجمعية العامة للأمم المتحدة ضد تلك الاعمال .

لقد أثبتت اسرائيل بعمليتها الأخيرة أن رغبتها في الهيمنة على المنطقة والقضاء على المقدرة العربية هاجس جامح لا حدود له ، وأن ما من رادع قد يحيد الكيان الصهيوني عن ممارسته لمثل هذه الاعمال العدوانية المشينة . إن الهدف المباشر لاسرائيل هو الشعب الفلسطيني ومنعه من حقه في الحياة الحرة الكريمة ، وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني .

ولكن ، وكما قال الشهيد "أبو جهاد" بنفسه قبل وفاته بيومين ، فإن الانتفاضة الفلسطينية المستمرة ضد الاحتلال والاغتصاب خلقت واقعا جديدا فرضته على الخريطة السياسية للصراع في المنطقة . وكانت ردة الفعل الشعبية العارمة في الأراضي المحتلة على استشهاد أبو جهاد هي أكبر دليل على ذلك ورسالة واضحة للعدو بأن الانتفاضة لن تتوقف بل ستزداد قوة وتتصاعد حتى تحقق أهدافها المشروعة .

لقد جاءت عملية الاغتيال الاجرامية هذه كمؤشر ساطع على مدى اختناق الصهاينة واحساسهم بوطأة الانتفاضة وثقلها على كيانهم الاغتصابي . إلاّ أن الكيان الصهيوني لا يزال غارقا في أوهام تصور له أنه بوسعه اغتيال ارادة الشعب الفلسطيني ، بينما ما يجب أن يعيه هو أن اغتيال خليل الوزير لن يفلح مطلقا في محاولاته لتكتيم صوت الحق الفلسطيني بل أدى وسيؤدي الى زيادة الإصرار على مواصلة النضال حتى تُسترد الحقوق المشروعة والوطن المغتصب .

إننا في الكويت ندين بشدة هذا العدوان الجديد على سيادة تونس وحرمة ترابها الوطني ، ونعلن تضامننا الكامل معها ، كما أننا نتألم لفقد رمز مشرف من رموز حركة النضال التحرري في العالم ومناضلين شرفاء معه ، ونقف مع الشعب الفلسطيني وقيادته ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ، وندعم انتفاضة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ونساندها بصفتها رافدا من روافد التحرر الوطني ، وقبسا ملهما لجميع الشعوب الخاضعة تحت الاحتلال الأجنبي .

إن مجلسكم الموقر ، بعد تجاربه المريرة مع اسرائيل ، مطالب الآن أكثر من أي وقت مضى بالدفاع عن كرامته ومصداقيته أمام العالم ، وذلك بإدانة اسرائيل بأبلغ العبارات لعدوانها الاخير ، وبممارسة كل ما لدى مجلسكم الموقر من سلطة لمنع اسرائيل من تكرار مثل تلك الاعمال العدوانية عل الشعوب والدول . ان مجلسكم الموقر يعي بالمنطق والمسؤولية أن الشعب الفلسطيني سيستمر في كفاحه المشروع والمدعوم دوليا حتى يقيم دولته المستقلة فوق تراب وطنه فلسطين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل باكستان . أدعوه الى شغل مقعد عل طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، لقد كان لي شرف مخاطبة مجلس الامن تحت رئاستكم في مناسبة سابقة هذا الشهر ، وانتهز هذه الفرصة لاؤكد مجددا ثقتنا برئاستكم . ومرة أخرى نتمنى لكم كل نجاح في توجيه المداولات الراهنة التي يجريها مجلس الامن بشأن الحالة الناجمة عن اغتيال أحد زعماء منظمة التحرير الفلسطينية وهو السيد خليل الوزير ، أبو جهاد ، في تونس يوم ١٦ نيسان/ابريل .

نرحب أيضا بوجود سعادة السيد محمود مستيري وزير خارجية تونس على طاولة المجلس . وانه لمما يدعو للاسف أن عودته الى الامم المتحدة التي خدم فيها بلده بتميز بوصفه ممثلها الدائم ، منذ وقت قصير ، تحدث في الظروف الكئيبة المحيطة بالاحداث المأساوية التي وقعت في تونس .

إن ما تضمنته الرسالة المؤرخة في ١٩ نيسان/ابريل الموجهة اليكم - سيدي الرئيس - من الممثل الدائم لتونس ، والبيان الذي أدلى به سعادة السيد محمود مستيري أمام المجلس أمس يؤكدان أن اسرائيل هي التي مولت بالفعل عملية اغتيال السيد خليل الوزير وأمرت بتنفيذها .

ان الرسالة التي وجهها الممثل الدائم لتونس تقول أيضا أنه بصرف النظر عن الاعتراف بالمسؤولية عن هذه الجريمة البغيضة ، فإن البيانات التي أصدرتها السلطات الاسرائيلية تصل الى حد التصريح بأن اسرائيل قد شنت هجوما على بلد مستقل عضو في الامم المتحدة ، وانتهكت سيادته وسلامته الاقليمية ، الامر الذي يشكل انتهاكا تاما لقواعد القانون الدولي والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة .

ان هناك شاهدا ثابتا قويا على مسؤولية اسرائيل عن المأساة التي وقعت في تونس . لقد نشرت صحيفة "واشنطن بوست" في عددها الصادر بالأمس تقريرا يستند الى معلومات مستقاة من التحقيقات التونسية ومن مصادر اسرائيلية ، تقول إن العملية خططت لها ونفذتها "موساد" الاسرائيلية وجيش اسرائيل وبحريتها وقوتها الجوية ، وأنه قامت بالاغتيال وحدة "كوماندو" خاصة تابعة للجيش . ووفقا لهذا التقرير ، فإن الغارة راقب تنفيذها قادة عسكريون اسرائيليون في طائرة "بوينغ ٧٠٧" مجهزة تجهيزا خاصا ، كانوا على اتصال لاسلكي مستمر بفرقة "الكوماندو" العاملة على الأرض . وذكر أيضا أن مجلس الوزراء الاسرائيلي المصغر المكون من عشرة أعضاء قد ناقش الاغتيال مرتين قبل الموافقة عليه .

وليست هذه هي المرة الاولى التي تنتهك فيها اسرائيل أراضي تونس وسيادتها بهذه الطريقة . ففي ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ قدمت تونس شكوى مماثلة ضد اسرائيل عندما سبب هجوم اسرائيلي على الاراضي التونسية خسائر فادحة في الارواح وأضرارا مادية كبيرة . ونتيجة لهذه الشكوى اتخذ مجلس الامن القرار ٥٧٣ (١٩٨٥) الذي أدان بقوة العدوان المسلح الذي اقترفته اسرائيل وطالبها بأن تمتنع عن اقتراف أعمال عدوانية مماثلة وحث الدول الاعضاء على أن تتخذ تدابير لثني اسرائيل عن اللجوء الى مثل هذه الاعمال ورأى أن من حق تونس أن تحصل على تعويضات مناسبة عن الخسائر في الارواح والاضرار المادية التي لحقت بها والتي اعترفت اسرائيل بمسؤوليتها عنها . وبدلا من أن ترتدع اسرائيل بذلك القرار ، الذي لم ينفذ كررت السلطات الاسرائيلية بتحد ، ودون عقاب ، أعمالها العدوانية .

وعندما علم الامين العام بالعدوان الاسرائيلي الاخير على تونس ، أعرب عن قلقه العميق لانتهاك اسرائيل لسيادة تونس وسلامتها الاقليمية . وأشار الى قرار مجلس الامن ٥٧٣ (١٩٨٥) وكرر ادانته لاعمال الاغتيال .

لقد اغتيل السيد خليل الوزير ، وهو عضو مرموق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أمام زوجته وابنته ، الامر الذي يبين الطبيعة الوحشية لمرتكبي هذا العمل اللذين ضربوا عرض الحائط بكل معايير السلوك المتحضر وتجردوا من كل احساس بالرحمة أو باحترام حياة الابرياء . إن اغتيال خليل الوزير يعتبر عملا من أعمال الارهاب الصارخ ولا ينبغي أن يمر دون عقاب . فقد يكون للارهاب ذراع طويلة ، ولكن ذراع العدالة أطول باعا .

هذه الاعمال البربرية وحملة القمع الوحشية القوية ضد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة هي نتيجة للانكار المستمر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي أن تكون له دولة . وهذا الانكار ، هو لب مشكلة الشرق الاوسط ، ويعلم المجتمع الدولي ذلك جيدا على مدى أربعة عقود . لذلك لا يكفي أن يدين مجلس الامن اسرائيل بسبب عدم مبالاتها بقرارات مجلس الامن - فإدانتها واجب على المجلس - بل إنه يجب عليه أيضا أن يتناول لب المشكلة .

إن مضمون الرسالة المؤرخة في ١٩ نيسان/ابريل والموجهة اليكم ، سيادة الرئيس ، من الممثل الدائم لتونس تربط بوضوح بين اغتيال السيد خالد الوزير عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، على يد مجموعة من أفراد الكوماندو الارهابيين ، وبين عملية القمع الجماعي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة .

وتناول مجلس الامن على نحو مستمر الحالة المتدهورة في الاراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وغزة منذ كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي عندما اضطر الشعب الفلسطيني المقهور الى اللجوء الى الحجارة لمقاومة الحملة الشرسة للعنف والقمع التي شنتها ضدهم القوات المحتلة المدججة بأحدث الاسلحة والتي أطلق لها العنان في استخدامها . ولاتزال هذه الانتفاضة التي بدأت في ٩ كانون الاول/ديسمبر مستمرة حتى الآن ، ولاتزال أرواح الابرياء تفقد باستمرار في عملية قمع تشنها القوات الاسرائيلية المحتلة دون هوادة . لقد قتل حوالي ١٥٠ فلسطينيا وأصابت الممتلكات الفلسطينية خسائر فادحة . وحرم عدد كبير من الفلسطينيين من وسائل رزقهم ودمرت مساكنهم وأبعدوا عن الأراضي التي ولدوا فيها . إن أعمال العنف الوحشية والبغيضة ليست غير شرعية فحسب بل انها تمثل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب واهانة لقواعد السلوك المتحضر .

إن محنة الشعب الفلسطيني ستستمر ، وستزداد الحالة سوءا وستستمر في التدهور وسيبقى السلم والاستقرار مهددا في المنطقة كلها حتى تحل قضية فلسطين على نحو مرض . ويجب على المجتمع الدولي أن يصر على أن ينفذ دون ابطاء الاقتراح الخاص بعقد مؤتمر دولي في الشرق الأوسط تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني على قدم المساواة . وهذا الاقتراح هو الاقتراح الوحيد السليم في هذا المجال ، فعقد المؤتمر في حد ذاته يوفر الفرصة لحل دائم في المنطقة .

لقد أيدت باكستان دائما التسوية العادلة والدائمة في الشرق الأوسط على أساس مبدأ تقرير المصير واقامة دولة للشعب الفلسطيني ، كما أدانت باكستان دون لبس أعمال العدوان التي ترتكبها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني .

وقد أعرب رئيس باكستان ورئيس وزرائها في رسالتين منفصلتين موجهتين الى السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عن تعازيهما لوفاة السيد خليل الوزير أحد قادة المنظمة . وقال رئيس باكستان في رسالة العزاء ما يلي :

"... لقد أثار نبأ الاغتيال الاجرامي الجبان للشقيق أبي جهاد موجة من الحزن والغضب في قلوب الشعب الباكستاني . فقد كان أبو جهاد ابنا باسلا من أبناء الشعب الفلسطيني قدم حياته الغالية أثناء قيادته لشعبه في كفاحه البطولي من أجل تحرير أرضه . إن ذكرى أبي جهاد ستنير الطريق أمام الذين يطلب منهم الآن مواصلة النضال بعزم متجدد" .

وبالمثل أعرب رئيس وزراء باكستان في رسالته عن الصدمة والأسى العميقين لعملية القتل الدنيئة وقال ما يلي :

"... إن استشهاد أبي جهاد لن يضعف الشعب الفلسطيني ، بل سيزيد من تصميمه على مواصلة النضال من أجل تحرير أرضه" .

ويناشد وفد بلادي مرة أخرى أعضاء مجلس الأمن أن ينظروا بجدية الى الجريمة البشعة التي حدثت في تونس وأن يتخذوا التدابير الضرورية التي تمنع حدوث مثل هذه الأعمال الارهابية العدوانية وتكفل استقلال الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسيادتها وسلامتها الاقليمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل لبنان . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد فاخوري (لبنان) : السيد الرئيس يسعدني باسم وفد لبنان أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس للشهر الحالي ، وأن أعرب لكم عن ثقتنا التامة بمقدرتكم وحكمتكم وخبرتكم في توجيه أعمال هذا المجلس الوجهة الصحيحة .

كما يسعدني أن أتقدم من سلفكم سعادة السفير مندوب يوغوسلافيا الدائم ، بالشكر والتقدير على رئاسته المثلى للمجلس خلال الشهر المنصرم .

يبدو أن هذا العام هو عام اسرائيل في مجلس الامن . اذ دُعي المجلس للانعقاد ست مرات خلال أربعة أشهر لمناقشة الاعتداءات والممارسات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان .

وها هو اليوم يجتمع للمرة السابعة ، بناء على طلب تونس الشقيقة ، لمناقشة العدوان الاسرائيلي الجديد على سيادتها وحرمة أراضيها . وهذه هي المرة الثانية التي تتعرض فيها تونس لعدوان اثيم عرض وقائعه معالي السيد محمود المستيري وزير خارجيتها ، بكل تفصيل ودقة واثبات .

لذلك لن أعود الى ترديد هذه الوقائع الاليمة التي انضم من جرائها الى قوافل الشهداء ، مجاهد فلسطيني كبير ، على أيدي قتلة مجرمين .

ان لبنان المتضامن مع تونس ، والذي عانى ، ولا يزال يعاني ، من تمادي اسرائيل في ممارسة العنف واعتماد سياسة الارهاب ، يقدر معنى السيادة الوطنية وحرمة الارض ، ويتجاوب كليا مع المطالب التونسية المحقة في ادانة اسرائيل وردعها .

فأي اسلوب من أساليب العنف لم تمارسه اسرائيل في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة ، ثم في لبنان ، بدءا بالاحتجاز والخطف والتدمير والقتل ووصولا الى احتلال الأراضي واستغلال هذا الاحتلال كقاعدة للاعتداء واستباحة سيادة لبنان . وآخر مثل على هذه الاستباحة والاستغلال والاستهتار بقرارات مجلس الأمن ترحيل ثمانية فلسطينيين يوم الثلاثاء في ١٩ نيسان/ابريل الجاري الى لبنان بصورة غير شرعية لينضموا الى الاثني عشر فلسطينيا الذين رحلوا منذ أول هذا العام .

وأي اسلوب من أساليب "ارهاب الدولة" لم تعتمده اسرائيل في الدول العربية المجاورة وحتى البعيدة ، من العراق الى تونس مرورا بلبنان ؟

ان في العودة الى محاضر جلسات هذا المجلس ، والى مئات الشكاوي المتضمنة في وثائق رسمية والمقدمة ضد اسرائيل ، من مختلف الجهات العربية ، أدلة قاطعة على النهج الاسرائيلي المتمثل في العدوان والممارسات واحتلال الأراضي بقوة السلاح وبالارهاب .

ولعله من الصعب اليوم ، بل من المستحيل ، أن يتصدى أحد للدفاع عن اسرائيل وتبرير اسلوبها الارهابي في الاعتداء على سيادة تونس وحرمة أراضيها . كما أنه يستحيل على مندوب اسرائيل أن يحول أنظار هذا المجلس عن العمل الارهابي الذي ارتكبته دولته ضد دولة عضو في الأمم المتحدة .

ان اسرائيل لم تلتزم يوما بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية . ولم تراع يوما قواعد السلوك والاخلاق المتعارف عليها بين الدول المتمدنة . بل كانت دائما تنقض هذه كلها ، وتتجاهل القرارات الدولية وتستهتر بها ، وتتخذ لنفسها ذريعة للتمادي في تنفيذ سياستها ومخططاتها الاجرامية .

ان أخطر ما يواجه العالم العربي اليوم ، شرقا وغربا ، هو هذا التحدي الاسرائيلي الذي يستبيح سيادة الدول وحرمة أراضيها وأجوائها ومياهها الاقليمية . ويزيد من خطر هذا التحدي اعتداد اسرائيل بقدرتها على تنفيذ وانجاح سياسة العنف والارهاب ، مما يجعل تكرار العمليات الاسرائيلية ممكنا ومحتملا في أي مكان وفي أية لحظة .

هذا الاحتمال قد وقع فعلا ، مع الاسف . ففي الوقت الذي كان فيه مجلسكم الكريم يستعد لعقد جلسته الصباحية هذه كان سلاح الطيران الحربي الاسرائيلي يقصف بلدتين لبنانيتين هما الدامور والناعمة الواقعتين على بعد أقل من عشرين كيلومترا عن العاصمة بيروت وعلى الطريق الساحلية بين بيروت وصيدا . لم يكن بالامكان حصر الخسائر في الأرواح والأضرار حتى الآن . ان هذا الاعتداء الاسرائيلي الجديد انتهاك صارخ لسيادة لبنان . وأترك للأعضاء أن يحددوا مدى تحدي اسرائيل لهذا المجلس الذي لم ينته بعد من دراسة ومناقشة شكوى تونس ضد اسرائيل .

ان الشكوى التونسية المعروضة أمام مجلسكم الموقر الآن بوقائعها الواضحة والثابتة ، لا تقبل اللبس أو الشك .

وتخطئ اسرائيل اذا اعتقدت أنها بتزويد ارهابييها بجوازات سفر مزورة قد أربكت المحققين وأبعدت الشبهة عن القتلة الحقيقيين .

فجميع القرائن والأدلة تثبت أن اسرائيل خططت للعملية الارهابية في تونس ونفذتها ، ولم يبق من القرائن سوى الاعتراف . واسرائيل التي درجت على الاعتراف بعملياتها ببيانات رسمية وعلى الاعتداد بقدرتها وتفوقها ، مكتت هذه المرة ، كما مكتت عام ١٩٧٣ عندما قامت بعمليتها في بيروت ، وهي العملية التي اغتالت خلالها ثلاثة من القادة الفلسطينيين . وسكوتها عن العمليتين مقصود كي لا تتهم نفسها بممارسة الارهاب .

ان على هذا المجلس يا سيادة الرئيس مسؤولية تنفيذ بنود الميثاق وتثبيت الثقة بقدرته على حفظ الأمن والسلم الدوليين . ولن يتم ذلك إلا بالتجاوب الكامل مع

المطالب التونسية المحقة المتمثلة في ادانة المعتدي وردعه عن الاستمرار في انتهاج سياسة العنف ، واعتماد "ارهاب الدولة" الذي هو أخطر أنواع الارهاب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل لبنان على الكلمات الطيبة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل المملكة العربية السعودية . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : سيدي الرئيس ، يسعدني أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر . أهنئكم صديقا ، أهنئكم رجل دولة ، وأميرا للجيش وسفيرا بارزا أثبت علو كعبه في الدبلوماسية ، لاشك أنه سيقود أعمالنا في المجلس الى ما يحقق أهداف ومبادئ الامم المتحدة .

كما يسرني أن أعبر عن تقديرنا وشكرنا لرئيس المجلس في الشهر الفائت ، السفير بييتش المندوب الدائم ليوغوسلافيا ، للدور الفعال الذي أدار به أعمال المجلس في فترة رئاسته وعلى المقدرة الكبيرة والحكمة اللتين أظهرهما في فترة دقيقة من فترات الأزمات الدولية .

دُعي المجلس اليوم لينظر في أعمال القرصنة والارهاب الدوليين التي يرتكبها عضو في الامم المتحدة ؛ دُعي المجلس لينظر في انتهاك سيادة بلد عضو فعال في هذه المنظمة الدولية على يد العضو الذي يمارس تلك القرصنة وهذه الاعمال .

ولسنا نناقش اليوم المبادئ الاخلاقية التي تقوم في موازين السلطات الاسرائيلية فقط ، كما لا نناقش اليوم جرأة الكيان الاسرائيلي على تحدي جميع القيم وتعدي كل الحدود التي أُسست الامم المتحدة لتحافظ عليها ولو بالقوة اذا أوجب الامر . لكن السؤال الاول الآن هو ما يجب أن تقوم به الامم المتحدة نفسها بوصفها منظمة دولية ، وبوصفها دولا أعضاء ينادي كل منا فيها بالحرص على الامن العالمي والحفاظ على مقاييس معينة في التعامل الدولي . وانه في حالة انتهاكها فلابد أن تتحرك الامم المتحدة لتتخذ اجراءاتها لتوقف المتحدي عند حده ، والمعتدي عن ارتكاب تعدياته .

ان السلطات الاسرائيلية تخشى بل لا تستطيع أن تواجه العقوبات الدولية التي يفرضها الميثاق على هذه الاعمال . فلماذا ترتكبها إذن ؟ إنها تعتقد أنها ، دون بقية دول العالم في حصانة ، من العقاب لترتكب كل ما تريد بمجرد أن يصادف ذلك هوى في نفس أحد حكامها أو أجهزتها .

هذه الجريمة ارتكبت على الهواء أمام سمع العالم وبصره تتعدى فيها سلطات اسرائيل على سيادة جمهورية تونس ، الدولة كاملة السيادة ، ويغتال فيها مسؤول كبير في منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، المنظمة الوطنية التي تحتل مكانها في الامم المتحدة ويُغتال فيها مواطنون تونسيون وفلسطينيون . فهل ستحظى اسرائيل وسلطات الارهاب الآن بالحصانة من العقاب في الوقت الذي تبح فيه الاصوات في أروقة الامم المتحدة لمحاربة الارهاب والارهابيين والقضاء على الجرائم والمجرمين ؟

ان العالم يرقبنا حضرات الاعضاء ، لننفذ ميثاق الامم المتحدة ونتقيد بالالتزامات الدولية التي ننادي بها جميعا في الجمعية العامة وفي اللجنة السادسة وفي بقية الأجهزة التي تعالج مشاكل الارهاب وأعمال الارهابيين .

ان اغتيال السيد خليل الوزير ، نائب القائد العام لمنظمة التحرير الفلسطينية ، على يد فريق كوماندو اسرائيلي ، متخصص في الارهاب الدولي وعلى أرض جمهورية تونس ، جريمة سياسية ارهابية ذات أبعاد خطيرة نقدرها جميعا ، أُعتدي فيها

(السيد الشهابي ، المملكة العربية السعودية)

على حياة مسؤول كبير في منظمة التحرير الفلسطينية ، العضو المراقب في الأمم المتحدة . وأُعتدي فيها على سيادة تونس ، وسلامة أراضيها . ونأمل أن لا تفوت هذه الجريمة دون أن تعرف اسرائيل بأنها ستدفع الحساب كاملا .

اننا في المملكة العربية السعودية ، اننا في الأمة العربية من المحيط الى الخليج ، نؤيد تونس ونقف معها في الحفاظ على سيادتها والمحافظة على أمنها . ونؤيد منظمة التحرير الفلسطينية في رد العدوان عنها ، والارهاب ضد مسؤوليها . ونؤيد الشعب الفلسطيني في وقفته الخالدة وجهاده الرائع وهو يحيي قوافل الشهداء على الدرب ، ولا يندبهم ، ويدفع ضريبة الجهاد كل يوم ولا يستكثرها ، ويضرب أروع مثل في الفداء لاستعادة حقه الكامل في وطنه مهما عز الفداء ، وهو المنتصر باذن الله في النهاية .

ونرجو أن يتوصل مجلسكم الموقر الى قرار يعطي الالتزامات الدولية حقها ويردع الارهاب ويزجر الارهابيين كسلطات وكأفراد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ .

نظرا لأن الوقت قد أصبح متأخرا ، أعتزم رفع الجلسة الآن ، وستعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة نظر البند المدرج على جدول أعماله الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥